ذاتية الصلح والوساطة في الأنظمة الإجرائية الجزائية.

د . ودرار أمين،
أستاذ محاضر –ب- كلية الحقوق بن عكنون،
جامعة الجزائر- 1 - بن يوسف بن خدة.

ملخص عن المقالة: تستهدف هذه الدراسة إلى مقارنة الصلح الجنائي ببعض الأنظمة التي تقترب منه، والواقع أن كفالة إصلاح المتهم و تدعيم دور المجني عليه كهدفين كبيرين للسياسة الجنائية المعاصرة، غير متوقفين على الصلح الجنائي بمفرده، فقد يتحققان عن طريقة أنظمة أخرى، كالعفو والتنازل عن الشكوى وسحبها، وهو ما يفرض علينا تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية الصلح الجنائي.

يقتضى التدخل في الدعوى الجنائية تمحيص الأدلة وفحص شخصية المتهم وتهيئة جميع العناصر اللازمة لإصدار الحكم، ونظراً لما يستغرقه هذا البحث من إجراءات قد يطول مداها، اتجه التفكير إلى معالجة الدعوى الجنائية بغير طريق القضاء الجزائي .

أما عن استبعاد الدعوى من ساحة القضاء الجنائي ، فهو يعكس اتجاهاً حديثاً يسمى «بعدم العقاب» ، ويقصد بهذا الاتجاه الحد من عيوب العقوبات المقيدة للحرية وخاصة القصيرة المدة لما لها من آثار سلبية خطيرة سواء على المحكوم عليه أو على أسرته أو على المجتمع كله ، فقد واكب هذا الاتجاه، الدعوى إلى تطوير نظام العدالة الجنائية من خلال توفير بدائل إجرائية تؤدي بدورها إلى الحد من العقاب وتسهم في تحقيق العدالة.

وقد بدأ الخروج عن السير الطبيعي للإجراءات الجنائية في نهاية القرن التاسع عشر وفى أوائل القرن العشرين ، حين بدأت بعض التشريعات في تنظيم محاكمة خاصة للأحداث تكفل إبعادهم عن جو المحاكمة الجنائية، ومعاملتهم على نحو أقل شدة ، وامتد نطاق هذه المعاملة الخاصة إلى البالغين في ضوء شخصيتهم الإجرامية

تحت تأثير تعاليم السياسة الجنائية الحديثة التي بدأت منذ المدرسة الوضعية. وتتمثل معظم تجارب الدول في الخروج على الإجراءات الجنائية التقليدية التي يباشرها القاضي في إحدى وسيلتين هما:

- التدخل الاجتماعي ، وذلك عن طريق الأسرة أو الجماعة لحل المشكلة المترتبة على الجريمة في مجالها الخاص بعيداً عن تدخل الشرطة أو القضاء وقد تتدخل الشرطة فتحيل المشكلة المترتبة على الجريمة إلى الأسرة أو الجماعة لحلها بدلاً من رفع الأمر إلى النيابة العامة.

- تحقيق العدالة الجنائية بغير مرور بمرحلة المحاكمة أو بمرحلة التنفيذ العقابي ، ويتم ذلك من خلال بدائل للدعوى الجزائية أو بدائل للتنفيذ العقابي. وقد تصاعدت هذه الدعوى مع الاتجاه إلى إعطاء المجني عليه دوراً مهماً في السياسة الجنائية حتى يصبح طرفاً حقيقياً في العدالة الجنائية ، في ضوء ذلك بدأ الاعتراف بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه إرادة الفرد لتحقيق العدالة الجنائية مما أدى إلى تطوير هذه العدالة لكي يتحقق بطريق التراضي أو من خلال التفاوض بين ممثل الاتهام والمتهم.

وفى ظل هذا التطوير لم يعد هدف العدالة الجنائية الوحيد هو العقاب، بل أصبح تحقيق الحماية للحقوق الخاصة للأفراد، وأصبح إصلاح العلاقة بين المجني عليه والمتهم هدفاً مهماً في هذا التطوير، مما جعل تحقيق العدالة الجنائية من خلال التعويض أقرب منه من خلال العقاب، ورغم هذا الهدف فقد استمر البحث عن الحقيقة هدفاً ثابتاً للعدالة الجنائية، وانحصر التغيير في مجرد الوسائل لتحقيق مبدأ أن الاتفاق العادل أفضل من خصومة عادلة، بما يصل إلى القول بأن «العدالة المتفق عليها» أفضل من «العدالة الملزمة».

المطلب الأول: مفهوم الصلح الجنائي وتطوره التاريخي:

الصلح بضم الصاد وسكون اللام إسم من المصالحة، خلاف المخاصمة ومعناه

السلم وأصلح الشيء بعد فساده ، أقامه ، وأصلح الدابة أحسن إليها فصلحت، ويقال تصالح القوم بينهم ، وقوم صلوح ، أي متصالحون تتجه السياسة الجنائية المعاصرة بعد تطور طويل وعميق بدأت ملامحه منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى يومنا هذا ، إلى عدم الإكتفاء بالعقوبة كصورة تقليدية وحيدة الجزاء ، مضيفة إليها فكرة التدبير الإحترازي منذ عهد المدرسة الوضعية في منتصف القرن التاسع عشر ، بل أنها قد تجاوزت الغرض العقابي التقليدي المتمثل في الردع العام ، وما أعلنته من غرض تكميلي تمثل في إقرار العدالة إلى الغرض الإصلاحي ، وكفالة الدفاع الاجتماعي ، وذلك في إطار ما أسمته بمبدأ إنسانية قانون العقوبات ، وقد انعكس ذلك على الجانب الإجرائي بصفة عامة ، وحظيت فكرة الصلح الجنائي منه بنذر يسير ويرجع ذلك إلى اعتبارين :

أولهما: أنه يعالج سلوكاً معادياً للقيم الاجتماعية

ثانيهما: إنه يحل محل العقوبة الجنائية، يعني أنه ذو طبيعة إجرامية وعقابية معاً. نقسم هذا المطلب إلى فرعين يعالجان ذاتية الصلح الجنائي في كل من الشريعة الإسلامية القانون الوضعي.

الفرع الأول: مفهوم الصلح الجنائي في الشريعة الإسلامية:

الصلح في اللغة السلم، وفي الشرع عقد يرفع النزاع وينهي الخصومة وأسلوباً متميزاً ينهي المنازعات بطريقة ودية ، إبقاء لذات البين وتدعيماً للصلات والروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات فقد اعتدت به الشريعة الإسلامية وغيرها من الشرائع السماوية. يقول الله تعالي في كتابه الكريم « والصلح خير»، ويقول الله تعالي أيضاً «فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين» ، كما يقول الله تعالى في سورة الحجرات: «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما» ، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً». وكذلك قوله: ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء يورث الضغائن.

فالشريعة الإسلامية منذ فجر ظهورها قد أجازت الصلح في بعض الجرائم وحرمته في بعضها وتركت لولي الأمر التصرف في الجرائم الأخرى.

الفرع الثاني: مفهوم الصلح الجنائي في القانون الوضعي

يأخذ المشرع الوضعي بنظام العفو عن العقوبة بمقتضى قانون الإجراءات الجزائية، حيث نص المشرع الجزائري في أحكام الأمر 15 - 02 المعدل والمتمم للأمر رقم 66 - 155 المتضمن لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري عند تعديل المادة 06 منه على أنه تنقضي الدعوى العمومية بالعفو الشامل عن العقوبة[1].

كما تنقضي الدعوى العمومية بتنفيذ إتفاق الوساطة وبسحب الشكوى إذا كانت شرطاً لازما للمتابعة.

كما يجوز أن تنقضي الدعوى العمومية بالمصالحة إذا كان القانون يجيزها صراحة، فتكمن الصعوبة في وضع تعريف مجمع عليه ومسلم به للصلح الجنائي، حيث ترك المشرع هذا الأمر لاجتهاد الفقه والقضاء، بيد أن المشرع المدني قد تناول تعريف عقد الصلح المدني، وتباينت التعريفات الفقهية، والقضائية باختلاف طبيعة الجريمة.

فبالنسبة للمشرع الجزائي الجزائري فلم يعتمد الوساطة والصلح إلا حديثاً بموجب التعديل الذي أدخله على قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر 15 - 02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 في الفصل الثاني مكرر: في الوساطة.

حيث أجاز لوكيل الجمهورية، قبل أي متابعة جزائية، أن يقرر بمبادرة منه أو بناء على طلب الضحية أو المشتكي منه، إجراء وساطة عندما يكون من شانها وضع حد للإخلال الناتج عن الجريمة أو جبر الضرر المترتب عليها.

كما لا تتم الوساطة إلا بموجب اتفاق مكتوب بين مرتكب الأفعال المجرمة والضحية.[2] حيث يشترط لإجراء الوساطة قبول الضحية والمشتكي منه، ويجوز لكل منهما الاستعانة بمحام.[3]

(1)- المادة 06 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، القانون 05-86 المعدل والمتمم.

(2)-المادة 37 مكرر ق.إ.ج جزائري

(3)- المادة 37 مكرر 1.

ويميز المشرع المصري بين نوعين من الصلح ، التصالح والصلح ، وقد ورد مصطلح الصلح في المادة 18 مكرر (أ) من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم 174 لسنة 1998، مما دعا الفقهاء إلى محاولة وضع تعريف له.

لذلك ذهب البعض إلى تعريف الصلح أنه «تلاقي إرادة المتهم وإرادة المجني عليه» وهو الصلح بالمعني الدقيق، ويعتبره البعض بأنه « أسلوب لإنهاء المنازعات بطريقة ودية»، بيد أن الآخرين يعرفونه بأنه « إجراء يتم عن طريقة التراضي على الجريمة بين المجني عليه ومرتكبها خارج المحكمة ، والذي يمكن اتخاذه أساساً لسحب الاتهام في الجريمة بمعنى أن المجني عليه قد قدمت له ترضية حفزته لأن يرغب في الامتناع عن الاتهام.

وذهب البعض الآخر للقول بأن الصلح الجنائي هو: «أسلوب لإدارة الدعوى العمومية».

ومن ناحية أخرى لم تميز أحكام محكمة النقض المصرية بين الصلح والتصالح، ففي مجال جرائم الضرب المعاقب عليها بالمادة 242/ 1و 3 من قانون العقوبات ، قضت بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح.

وكذلك في جرائم تبديد الأشياء المحجوز عليها إدارياً، قضت بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح، بيد أن هناك أحكاماً قليلة العدد التزمت فيها المحكمة بالتفرقة التي أقامها المشرع، فقد قضت المحكمة بإنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في جريمة ائتلاف زراعة المجني عليه، وقضت كذلك بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في جريمة الضرب، وجريمة تبديد. وعليه فإن الصلح الجنائي هو ما عنيت المادة 18 مكرراً (أ) بالنص عليه ويمكن تعريفه بكونه» الإجراء الذي بمقتضاه تتلاقى إرادة المجني عليه مع إرادة المتهم في وضع حد للدعوى الجنائية و يخضع هذا الإجراء لتقييم الجهة القانونية القائمة على الأخذ به، فإن قبلته ترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية دون تأثير على حقوق المضرور من الجريمة .

وقد أخذ بذلك المشرع الفرنسي بمقتضى القانون رقم: 75 - 624 الصادر في 11 يوليو 1975 وتطبيقا له، تخول المادة 469 - 1 من القانون الإجراءات الفرنسي، للمحكمة الحق في أن تأمر بعد إدانة المتهم بإعفائه من العقوبة أو تأجيل النطق بها.

وقد أورد المشرع الفرنسي على هذا النظام تعديلاً بمقتضى القانون رقم:1336-92 الصادر في 16 ديسمبر سنة 1992، مقرراً في المادة 132 - 58 عقوبات، هذا الحق في الجنح والمخالفات عدا الحالات المنصوص عليها في المواد 132 - 63 إلى 132 - 65، فأجاز للمحكمة بعد إعلان إدانة المتهم والحكم بمصادرة الأشياء الخطرة أو الضارة إما أن تقضي بإعفاء المتهم من أية عقوبة أخرى، وإما تؤجل النطق بها وفقا للقانون، وعليها في نفس الوقت أن تفصل في الدعوى المدنية إن كان هناك محل لذلك.

أما المشرع المصري فلا يتضمن نصاً يخول القاضي العفو عن المحكوم عليه[1]، وكذلك الشأن بالنسبة للمشرع الجزائري، وإنما اكتفى هذا الأخير بوقف تنفيذ العقوبة، ومن تم ينحصر مجال المقارنة بين صور الصلح الجنائي المختلفة والعفو القضائي عن العقوبة في نطاق القانون الفرنسي والمشرع الجزائري.

المبحث الثاني: مقارنة بين الصلح والعفو القضائي.

المطلب الأول: جوانب الإتفاق

الفرع الأول: من حيث شروط تطبيق كل منهما:

تنص المادة 132 - 59 عقوبات فرنسي على شروط تطبيق نظام العفو عن العقوبة، وهذا النص مأخوذ عن نص المادة 469 - 2 إجراءات فرنسي التي كانت تتضمن صياغة قريبة، إلا أن هذا النص الأخير قد حذف بمقتضى القانون 92 - 1336 والتي تتضمن ثلاثة[2] شروط ينبغي توافرها وهي:

أن يكون المتهم قد اندمج من جديد في المجتمع.

أن يكون الضرر الناشئ عن الجريمة قد تم إصلاحه.

(1)- د.محمد رشاد عمران مكاوي، حق العفو، دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق القاهرة بني سويف، 2002، ص 153.

(2)-J. larguier, rev. Sc. Crim., 1978, chronique de jurisprudence, I, Droit pénal général, P. 622.

أن يتوقف الإضطراب الإجتماعي الناشئ عنها.

ويلاحظ على هذه الشروط أن صياغتها لا تسمح بالإكتفاء بأحدها أو بعضها، بل لابد من اجتماعها، حتى تتحقق مصلحة كل من المجتمع والمجني عليه و المتهم.[1]

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فلم ينص صراحةً على العفو القضائي، وإنما نص على العفو الشامل لإنقضاء الدعوى العمومية وهو الذي يصدر بناءاً على أمر من رئيس الجمهورية، ولكن بالرجوع إلى تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر:15/02 نجده قد تطرق في القسم السادس مكرر: إلى إجراءات الأمر الجزائي المقرر بموجب المواد من المادة 380 مكرر إلى 380 مكرر 7.

حيث تنص المادة 380 مكرر: يمكن أن تحال من طرف وكيل الجمهورية على محكمة الجنح وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القسم، الجنح المعقاب عليها بغرامة و/ أو بالحبس لمدة تساوي أو تقل عن سنتين عندما تكون:

- هوية مرتكبها معلومة.

- الوقائع المنسوبة للمتهم بسيطة وثابتة على أساس معاينتها المادية وليس من شأنها تثير مناقشة وجاهلية.

- الوقائع المنسوبة للمتهم قليلة الخطورة ويرجح أن يتعرض مرتكبها لعقوبة الغرامة فقط.

فإذا قرر وكيل الجمهورية إتباع إجراءات الأمر الجزائي، يحيل ملف المتابعة مرفقا بطلباته إلى محكمة الجنح، يفصل القاضي دون مرافعة مسبقة بأمر جزائي يقضي بالبراءة أو بعقوبة الغرامة.[2]

(1)- J.robert, les lois du 11 juillet et du 6 aout 1975 en matière pénale, j.c.p. la semaine juridique, doctrine,2729, 1975, n°24.

(2)- المادة 380 مكرر 02

وعلى غرار النص الفرنسي المتقدم، أورد المشرع الفرنسي أيضاً المادة 41 - 1 من قانون الإجراءات الجنائية، وهي خاصة ببدائل الدعوى الجنائية، ومن بينها الوساطة الجنائية، حيث أورد ذات الشروط التي قررها في شأن العفو عن العقوبة.

وعلى الرغم من وضوح التقارب بين النظامين- الوساطة و العفو- فيما يتعلق بشروط تطبيق كل منهما، إلا أنه محض تقارب نسبي: فمن حيث الشكل نجد الأولوية في شروط العفو تكون للقاضي، حيث يفصل القاضي دون مرافعة مسبقة بأمر جزائي يقضي بالبراءة أو بعقوبة الغرامة،[1] مما يستنتج منه أن العفو مقرر لمصلحة المتهم قبل المجني عليه وقبل المجتمع، خلافا لما تقرره المادة 1-41 إجراءات جزائية فرنسي من إعطاء هذه الأولوية للمجني عليه، ثم المجتمع، ومن بعده المتهم، وهذا ما نلمسه في المادة 37 مكرر إجراءات جزائية جزائري: يجوز لوكيل الجمهورية، قبل أي متابعة جزائية، أن يقرر بمبادرة منه أو بناء على طلب الضحية أو المشتكي منه.

ومن ناحية أخرى فإن العلاقة بين الشروط الثلاثة للوساطة، إنما هي علاقة تبادلية، حيث تنص المادة 37 مكرر 4: يتضمن اتفاق الوساطة على الخصوص ما يأتي:

- إعادة الحال إلى ما كانت عليه.

- تعويض مالي، أو عيني عن الضرر.

- كل اتفاق آخر غير مخالف للقانون يتوصل إليه الأطراف.

بمعنى أنه يكفي أن يتوافر أحدها أو بعضها دون جميعها، وقد تجنب المشرع الفرنسي بهذا الوضع انتقاد بعض الفقه لنص المادة 41 - 1 والتي كانت تنظم شروط الوساطة الجنائية، بحسبانها تتضمن تحديداً غير مبرراً ، لسلطة النيابة العامة في الرجوع للوساطة حيث كانت تتطلب توافر الشروط الثلاثة المجتمعة.[2]

(1)- المادة 380 مكرر 02

(2)- M.E. Cartier, les modes alternatifs de règlement des conflits en matière pénale, Rev. gén.proc. n°1, janv./Mars. 1998.

و أخيراً فإن هذه الشروط بالنسبة للعفو عن العقوبة إنما هي محض مفترضات لابد من توافرها قبل اللجوء إلى العفو، بينما هي أهداف مرجوة بالنسبة للوساطة الجنائية.[1]

الفرع الثاني: من حيث مجال التطبيق:

يمثل مجال تطبيق كل من العفو عن العقوبة و الصلح الجنائي جانباً آخر من جوانب الإتفاق بينهما، بحيث لا يجوز للقاضي أو للنيابة تطبيق أياً منهما ما لم يتعلق الأمر بالجنحة أو المخالفة، فآثر المشرع الجزائري في تعديله التخفيف من كثرة المتابعات الجزائية أمام المحاكم في الجرائم البسيطة، وذلك من خلال إمكانية تطبيق الوساطة في مواد الجنح على جرائم السب والقذف والاعتداء على الحياة الخاصة والتهديد والوشاية الكاذبة وترك الأسرة والامتناع العمدي عن تقديم النفقة وعدم تسليم طفل والاستيلاء بطريق الغش على أموال الإرث قبل قسمتها أو على أشياء مشتركة أو أموال الشركة وإصدار شيك بدون رصيد والتخريب أو الإتلاف العمدي لأموال الغير وجنح الضرب و الجرح غير العمدية و العمدية المرتكبة بدون سبق الإصرار والترصد أو استعمال السلاح، وجرائم التعدي على الملكية العقارية والمحاصيل الزراعية والرعي في ملك الغير واستهلاك مأكولات أو مشروبات أو الاستفادة من خدمات أخرى عن طريق التحايل، كما يمكن أن تطبق الوساطة في المخالفات.[2]

وقد أورد القضاء الفرنسي على هذا المبدأ بعض الاستثناءات، حيث أخرج من هذا النطاق جرائم الصحافة والجرائم العسكرية و الجرائم الضريبية المنصوص عليها، وعلى غرار العفو عن العقوبة نجد أن التسوية الجنائية في فرنسا تطبق فقط في مواد الجنح التي لا تزيد عقوبتها على الحبس لمدة خمس سنوات، وكذا المعاقب عليها بعقوبة الغرامة، وفي مواد المخالفات على إطلاقها، ما لم تكن من جنح القتل الخطأ أو من جرائم

(1)- G.Blan, la médiation pénale (commentaire de l'article 6 de la loi n°93-2 du 4 janvier 1993 portant réforme la procédure pénale), J.C.P, édition, gén. Doct., 3760, 1994.

(2)- المادة 37 مكرر 2

الصحافة أو تلك التي يكون فيها الجاني قاصراً،[1] أما في مصر فالتصالح محدود نطاقه بمواد المخالفات على إطلاقها، والجنح المعاقب عليها بالغرامة فقط، بينما تخرج من نطاقها الجنح المعاقب عليها بالحبس و الغرامة، أو تلك التي يكون فيها الحبس وجوبي.

الفرع الثالث: من حيث الصفة الإختيارية:

لا يكون تطبيق أي من الصلح الجنائي و العفو عن العقوبة إلا بعد التحقق من توافر جميع الشروط الشكلية والموضوعية المنصوص عليها قانوناً، فإذا تيقن القاضي أو عضو النيابة العامة من تلك الأخيرة، كان له أن يقدر ملائمة تطبيق أي من العفو أو الصلح، فهما نظامان لا يتطابقان عند تحقق شروطهما بقوة القانون، وإنما لابد من موافقة صريحة من جانب السلطة المختصة، وفي هذا المعنى تشير المادة:380 مكرر فقرة 2 و3 « فإذا قرر وكيل الجمهورية إتباع إجراءات الأمر الجزائي، يحيل ملف المتابعة مرفقا بطلباته إلى محكمة الجنح، يفصل القاضي دون مرافعة مسبقة بأمر جزائي يقضي بالبراءة أو بعقوبة الغرامة.»[2] كما تنص المادة:-123 58 عقوبات فرنسي إلى فعل القدرة تأكيداً منها على أن العفو هو السلطة أو مكنة للقاضي، ولم يغفل الفقه عن التأكيد على الطبيعة الإختيارية للعفو مقرراً أنه يجوز للقاضي أن يحرم المتهم من هذه الميزة التي يقررها له القانون، رغم توافر شروط تطبيقها.[3]

ونفس الأمر بالنسبة للصلح الجنائي، فالوساطة والتسوية الجنائية ليست إلا مكنة يرجع في استخدامها إلى محض السلطة التقديرية للنيابة العامة، فهو يستطيع اللجوء إلى الوساطة الجنائية طالما قدر أنها ستحقق الأهداف المرجوة منها قانوناً، كما له أن يعرض التسوية الجنائية بشرط ألا تكون الدعوى الجنائية قد حركت، ويختلف الوضع

(1)- J.Lebois-happe, De la transaction pénale à composition pénale, loi n°99 – 515 du 23 juin 1999, J.C.P., la semaine juridique, éd. G. doctrine, 19 janvier 2000, 1198, P. 64.

(2)- المادة 380 مكرر 2

(3)- J.Larguier, Rev, sc, Crim. 1978, chronique de jurisprudence, I, droit pénal général, p. 622.

في فرنسا عنه في مصر والجزائر، ففي مصر لا تتضمن المادة 18 مكرر إجراءات مصري إشارة تفيد ذلك، أما في الجزائر فالصلح في المواد الجمركية يبقى مستقلا عن السلطة التقديرية للنيابة، ولكن لابد من عرض التصالح على السلطة المختصة.

ويبقى من إختصاص النيابة وفقاً لمبدأ الملائمة عرض ملف الدعوى الجنائية وإحالتها على القضاء من عدمه وذلك بمقرر حفظ.[1]

المطلب الثاني: جوانب الإختلاف

الفرع الأول: من حيث وقت تطبيق كل منهما:

يفترض الصلح الجنائي مرحلة إجرائية غير تلك التي يستلزمها العفو عن العقوبة ، فبينما يكون الأول في مرحلة الإتهام ويكون الثاني في مرحلة المحاكمة واختيار العقوبة[2]، كما أنه يهذف إلى اختصار إجراءات المحاكمة الجنائية كلياً أو جزئياً على عكس العفو الذي يفترض اجتياز الدعوى الجنائية مرحلتي التحقيق الإبتدائي و النهائي حتى لحظة النطق بالحكم، حيث يؤدي العفو إلى إمتناع تطبيق العقوبة أصلية كانت أو تكميلية، فالعفو عن العقوبة هو حق للقاضي متولد من سلطته في تقدير العقوبة التي وصفها البعض بأنها امتداد لسلطة تقدير ملائمة الإجراءات [3].

وعلى هذا الأساس يجرى نص المادة 41 - 2 إجراءات فرنسي مخولاً رئيس النيابة العامة الحق في عرض التسوية طالما أن الدعوى الجنائية لم تحرك بعد ، كما أكد على ذات المبدأ في شأن الوساطة الجنائية، حين قرر في المادة 41 إجراءات أنه لا يجوز لرئيس النيابة قبل إصدار قرار بالتصرف في الدعوى الجنائية أن يلجأ مباشرة أو بطريق التفويض وبناءاً على رضا الخصوم إلى الوساطة بين الجاني والمجني عليه.

(1)- المادة: 495 - 1 إجراءات فرنسي، المادة: 325 مكرر إجراءات مصري.

(2)- J. Pradel, d'intérêt général et médiation pénale ; aspects historiques et comparatives, in socialisation du pénale et pénalisation du social ? Bruylant Bruxelles, 1997.

(3)- P. Conte et p. Maistre Du Chambon, Droit pénal général, procédure pénale. 3° édition, Armand colin n°539, p. 285.

أما في مصر فلم يشأ المشرع قصر التصرف على مرحلة معينة قبل تحريك الدعوى العمومية، فأجاز التصالح بعد إحالة الدعوى للمحكمة غاية الأمر أنه رفع قيمة الغرامة التصالحية.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد قرر العفو القضائي أو ما سماه بالأمر الجزائي في مرحلة سابقة على مرحلة المحاكمة، وذلك قبل فتح باب المرافعة، ففي حال عدم اعتراض المتهم ، فان الأمر الجزائي ينفذ وفقا لقواعد تنفيذ الأحكام الجزائية، كما يجوز للمتهم أن يتنازل صراحة عن اعتراضه قبل فتح باب المرافعة، وفي هذه الحالة يستعيد الأمر الجزائي بقوته التنفيذية ولا يكون قابلا لأي طعن.[1] وفي حال اعتراض المتهم، فإن أمين الضبط يخبره شفهيا بتاريخ الجلسة، ويثبت ذلك في محضر،[2] أما في حالة الاعتراض من النيابة العامة أو المتهم فان القضية تعرض على محكمة الجنح التي تفصل فيها بحكم غير قابل لأي طعن إلا إذا كانت العقوبة المحكوم بها تتضمن عقوبة سالبة للحرية أو غرامة تفوق 20 000 دج بالنسبة للشخص الطبيعي و 100 000 دج بالنسبة للشخص المعنوي.[3]

وهكذا يستند الخلاف القائم بين الصلح والعفو، إلى أن الأخير يفترض التحقق من مسؤولية المتهم، وأنه ينطوي على خروج على مبدأ عدم جواز تجزئة الحكم الجنائي، وهو يتفق من هذه الزاوية مع النظام الأنجلوسكسوني الذي يميز بين مرحلة الإدانة و مرحلة النطق بالعقوبة.

وبالتالي فإن الصلح ليس إلا وسيلة قضائية لحل منازعات، بينما يعتبر العفو عن العقوبة من الأعذار القانونية المعفية التي تندرج ضمن حدود السلطة التقديرية للقاضي في تقدير ملائمة العقوبة[4].

(1)- المادة 380 مكرر 6 ق.إ.ج جزائري

(2)- المادة 380 مكرر 4 ق.إ.ج جزائري

(3)- المادة 380 مكرر 5 ق.إ.ج جزائري

(4)-J. Pradel, la procédure pénale française à l'aube du troisième millénaire, recueil Dalloz, chronique, 2000.p.178.

الفرع الثاني: من حيث أثر كل منها على الدعوى المدنية:

يفترض العفو على العقوبة أن يكون الجاني قد أصلح الضرر الذي أحدثه بسابق فعله، ويحوز هذا الأمر إذا ما أثبته القاضي في حكه حجية أمام القضاء المدني ويتفرع من ذلك إلتزام القاضي المدني بالحكم بعدم قبول دعوى التعويض المدنية التي يرفعها المجني عليه من بعد.

والأمر على خلاف ذلك بالنسبة للصلح الجنائي، لأن إنقضاء الدعوى الجنائية لا يحول بين المجني عليه وبين اللجوء إلى القضاء المدني عن طريق الإدعاء المباشر، مطالباً بالتعويض، أما المشرع الجزائري فقد خرج عن القاعدة العامة، وإعتبر أن الوساطة من شأنها جبر الضرر المترتب عليها[1].

ولا يختلف الأمر في مصر كثيراً، حيث تنص المادة 1 مكرر إجراءات جزائية على أن: «تنقضي الدعوى العمومية بدفع مبلغ التصالح ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر، ولا يكون ذلك أثر على الدعوى المدنية».

وهكذا تستمر المحكمة الجنائية في نظر الدعوى المدنية رغم انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح، ومن هنا يمكن القول بأن العفو عن العقوبة لا يخالف قاعدة التبعية للدعوى الجنائية، لأن المحكمة الجنائية ستفصل في الدعوى المدنية في نفس الوقت الذي تقضي فيه في الدعوى الجنائية.

أما في نظام الصلح الجنائي فقد تصادف هذه القاعدة قدراً من التغيير، حيث تجيز بعض صور الصلح للمحكمة الجنائية أن تفصل في الدعوى المدنية بصفة مستقلة عن الدعوى الجنائية التي انقضت بتنفيذه[2].

(1)- المادة 37 مكرر، الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش العدد 40 /23 يوليو 2015.ص 30.

(2)- د. علي محمود علي حمودة، حماية حقوق المجني عليه في الدفاع، المجلة الجنائية القومية، عدد خاص، الجزء الثالث، المجلد الأربعون، 1997، ص 29.

الفرع الثالث: من حيث المركز القانوني للأطراف:

يختلف الصلح الجنائي عن العفو من العقوبة في شان مضمون المركز القانوني للأطراف، ومدى ما يخوله

من سلطة للأطراف سواء في ذلك للمتهم أو للجني عليه أو للسلطة القضائية.

بالنسبة للمتهم:

إن المتهم في الأمر الجزائي يعتبر شخصاً حكم بتبرئته أو حتى بإدانته بغرامة من محكمة جزائية ولو كانت قد أعفته من تنفيذ العقوبة، وذلك خلافاً للشخص المتصالح مع سلطة الإتهام الذي لا يمكن إعتباره في جميع الأحوال مذنباً وإن اعتبر مشكوكاً في أمر ارتكابه للجريمة، ويتفرع عن ذلك وجه آخر من أوجه الإختلاف بينهما، فالعفو عن العقوبة يفرضه القاضي دون الحصول على موافقة المتهم ذلك لأنه فرصة مواتية للإفلات من العقاب غير متصور رفضها من المتهم[1]، على الرغم من أن له حق الإعتراض عليها ومن ثم تتم محاكمته بصفة عادية.

أما في الصلح فإن النيابة العامة هي التي تطلب من المتهم إما سلوك سبيل الإجراءات العادية أو قبول عرض الصلح، فإن رجحت لديه إعتبارات البراءة، كان له أن يرفض هذا الأخير حتى لا يثير في أذهان الناس إقراره بإرتكاب فعل إجرامي مسند إليه، أما إذا تغلبت في تقديره عوامل الإدانة فمن مصلحته أن يستجيب لنداء الصلح بكل يقين وهكذا تتسع مساحة حرية الإختيار في الصلح عنها في العفو، بل أنها تكون منعدمة في ظل هذا الأخير.

ومن جهة أخرى، فإن المتهم إذا كان حدثا، لا تطبق عليه إجراءات الأمر الجزائي لأنه تتم محاكمته من قبل هيئة قضائية خاصة بالأحداث، والتي ترجح مصلحة الحدث على مصلحة المجتمع، أما المتهم الذي إرتكب جنحة اقترنت بجنحة أو مخالفة أخرى لا

(1)- د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 181 - 182.

تتوفر فيها شروط تطبيق إجراءات الأمر الجزائي، فنظراً للتعدد الجرمي فقد تتحول عن وصفها جريمة بسيطة، مما يعدم العفو عن المجرم.

وبالنسبة للمجني عليه:

إن تحديد المجني عليه وإن يعتبر لازماً في شأن العفو عن العقوبة، فوفقا لمقتضيات المادة 380 مكرر 1: لا تطبق إجراءات الأمر الجزائي المنصوص عليها في هذا القسم:
- إذا كانت ثمة حقوق مدنية تستوجب مناقشة وجاهية للفصل فيها.

وعليه فإذا كانت الجنحة أو المخالفة تمس بحقوق الضحية، مما يستوجب دعوى مدنية بالتبعية، فلا يجوز تطبيق العفو القضائي لمساسه بمبدأ أساسي وأصيل في القضاء الجزائي، ألا وهو مبدأ الوجاهية، وحفظ الحقوق في الدعوى المدنية بالتبعية.

كما يتفرع عن ذلك أن القاضي هو الذي يحدد مقدار الغرامة الواجب دفعها، وطريقة أدائها حتى يستفيد المتهم من العفو، وذلك على خلاف الوضع بالنسبة للوساطة الجنائية في فرنسا و الجزائر والصلح في مصر، إذ لا يكون ذلك إلا بناءاً على تفاوض بين المتهم و المجني عليه وبمساهمة فعالة من جانب الأخير.

بالنسبة للسلطة القضائية المختصة:

تختلف السلطة المختصة بإصدار العفو عن تلك التي تساهم في كفالة الصلح، إذ يخضع العفو لسلطة قضاة الحكم، بينما يكون عرض الصلح والوساطة من جانب قضاء التحقيق، ومع ذلك فإنه يجوز لهذا الأخير أن يعهد بتطبيق الوساطة والتسوية الجنائية إلى بعض الأجهزة غير القضائية ، مثل مفوض رئيس النيابة délégués du procureur de la république، أو الوسيط الذي لا تقف مهمته عند فرض حل معين على الأفراد، وإنما تجاوز ذلك إلى التقريب بينهما بغية الوصول إلى اتفاق مشترك[1].

(1)- V. Bard, l'ajournement et la dispense de peine, thèse, université pierre Mendès France, Grenoble 2, U.F.R ; Faculté de droit, 1998, n°1061, p.346.

يتفق الصلح مع غيره من الأنظمة التي تمنح للمتقاضين اليد العليا على مصير الدعوى الجنائية، وإذا كان المبدأ العام يؤثر للنيابة العامة حق تحريك الدعوى العمومية، إلا أن هذا الاستئثار قد يتطلب موافقة شخص آخر وهو المجني عليه في قيد الشكوى، أو الإدارة المختصة في قيد الطلب، والإذن عند رفع الحصانة، بيد أن سلطة صاحب الحق في هذا القيد لا تمتد إلى أبعد من ذلك، فهي تقتصر على الحق في تحريك الدعوى دون مباشرتها، والتي تظل إختصاصاً أصيلاً للنيابة العامة على أن صاحب الحق في هذا القيد لا يفقد حقه في سحبه، رغم تحريك إجراءات الدعوى العمومية، والذي يمثل الدور الإيجابي للمجني عليه، مما يشكل أحد المظاهر الأساسية للنظام الإتهامي، وفي هذا المعنى تقرر المادة 6 - 3 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي أن هذا التنازل يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية[1].

المبحث الثالث: مقارنة بين الصلح والتنازل عن الشكوى

المطلب الأول:جوانب الإتفاق

يرجع الإتفاق و التقارب بين الصلح الجنائي و التنازل عن الشكوى كقيد إجرائي إلى أمرين: الأساس القانوني و زمان تطبيق كل منهما.

الفرع الأول: من حيث الأساس القانوني:

يستند النظامان إلى إعطاء المتقاضين دوراً أكثر إيجابية وفاعلية على مصير الدعوى العمومية، فهما من الأسباب الشخصية لإنقضائها، ومن ناحية أخرى فهما يتسمان بطابع استثنائي حيث لا يحدثان هذا الأثر إلا في الحالات المنصوص عليها قانوناً وصراحةً، إذ يكون الصلح جائزاً عندما ينص القانون على ذلك بالنسبة للتنازل عن القيد الإجرائي، عندما يكون هذا الأخير شرطاً مفترضاً لتحريك الدعوى العمومية.

(1)- د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 74.

P. Conte et p. Maistre Du Chambon, Droit pénal général, procédure pénale. 3° édition, Armand colin n°539, p. 285.

حيث أجاز المشرع الجزائري صراحة لوكيل الجمهورية قبل أي متابعة جزائية، أن يقرر بمبادرة منه أو بناءا على طلب الضحية أو المشتكى منه، إجراء وساطة عندما يكون من شأنها وضع حد للإخلال الناتج عن الجريمة أو جبر الضرر المترتب عليها[1].

ويلاحظ أن الحالات التي تتطلب فيها المشرع الفرنسي و الجزائري و المصري شكوى المجني عليه أو إذنه أو طلبه ليست كثيرة، فنذكر منها في القانون الجزائري:جريمة السب و القذف المادة 298 /2 ،299 /2 (ويضع صفح الضحية حداً للمتابعة الجزائية) ، جريمة السرقة بين الأصول والفروع و الأزواج المادة:286 و289، جريمة خطف القصر وعدم تسليمهم المادة:326، 329 مكرر، أما في القانون الفرنسي ففي الجنح و المخالفات المنصوص عليها في قانون الصحافة المادة: 49 من قانون 29 يوليه 1981، وانتهاك حرمة الحياة الخاصة المادة: 226 - 1، 226 - 2، 6-226 من قانون العقوبات الفرنسي، أما القانون المصري فنذكر على سبيل المثال، جريمة الزنا المادة: 277،274، جريمة القذف و السب المادة: 302، جريمة السرقة بين الأصول و الفروع و الأزواج المادة: 312 من قانون العقوبات.

الفرع الثاني: من حيث زمن التطبيق:

تتحد اللحظة التي يمكن فيها التنازل أو الصلح الجنائي في ضوء واقعة إيجابية، تتمثل في سبق تقديم شكوى من المجني عليه، أو اتصال علم السلطات المختصة بإرتكاب الجريمة، وبالنسبة للتنازل فهو نتيجة متفرعة عن الحق في الشكوى أو الإذن أو الطلب وهو يفترض أن تكون مباشرته لاحقة على تقديم تلك الشكوى وبالتالي فهو غير متصور قبل تقديمها بل إن رضا المجني عليه بالجريمة لا يجوز أن يفهم على أنه تنازل ضمني عن حقه في تقديمها، أما عن الصلح الجنائي فهو يستلزم فضلاً عن ارتكاب الجريمة اتصال علم السلطات العامة بأمرها.

ومن ناحية أخرى، فإن المتهم يستفيد من التنازل حتى ولو قُدم المجني عليه بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة، وهو ذات الأثر الذي ينتجه التصالح في مصر

(1)- المادة 37 مكرر، الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش العدد 40 /23 يوليو 2015.ص 30.

المادة:18 مكرر إجراءات، وقد رأى جانب من الفقه في هذا النص إعترافاً من المشرع بحق المتهم في الصلح ولو بعد صدور الحكم طالما لم يصبح باتاً، وهو ما يحضى بتأييد محكمة النقض الفرنسية بالنسبة للصلح في المواد الجمركية[1]، بيد أن هذه الخطوة ضئيلة بالنسبة للتسوية والوساطة الجنائية نظراً لإقتصارها على مرحلة ما قبل تحريك الدعوى الجنائية.

المطلب الثاني: جوانب الإختلاف

يختلف الصلح عن التنازل من نواح ثلاث، تتعلق بالطبيعة القانونية ثم بشكل وآثار كل منها.

الفرع الأول: من حيث الطبيعة القانونية:

يعرف التنازل بأنه تصرف قانوني من جانب واحد، يعبر بمقتضاه المجني عليه عن إرادته في إنهاء جميع الآثار التي تترتب على تقديمه لشكواه أو طلبه أو إذنه، ويمكن تفسيره بإعتباره سلطة أو مكنة تابعة للحق في الشكوى بصفة عامة[2]، الذي يستند بدوره إلى إنقضاء المصلحة التي دفعت المجني عليه إلى تقديم شكواه.

وعلى العكس من ذلك فإن الصلح الجنائي المحض عمل قانوني صادر عن السلطة التشريعية، استقلالاً عن أي حق أصلي كما هو الحال في التنازل، فضلاً عن هذا فهو تصرف قانوني تبادلي تتخذ فيه إرادة سامية، ويتفرع عن هذا أن الصلح لابد أن يكون بمقابل ، خلافاً لما عليه الحال بالنسبة للتنازل، إلا أن ذلك لا يحول دون إمكانية حصول الشاكي على مبلغ من المال قبل التنازل عن شكواه، وهو ما يدعو إلى القول بأن التنازل قد يخفي صلحاً ضمنياً.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد أورد هدفين:

---

(1)- Cass. Crim., 14 février 1956, Bull. Crim., n°154

(2)- د. حسنين عبيد، شكوى المجني عليه، مجلة القانون و الإقتصاد سنة 1974، العدد الثالث، رقم 47 ص184.

شأنها وضع حد للإخلال الناتج عن الجريمة أو جبر الضرر المترتب عليها، وذلك إما بإعادة الحال إلى ما كانت عليه، وإما بدفع تعويض مالي أو عيني عن الضرر.

لهذه الأسباب ومن أجلها يمكن القول أن كل صلح يتضمن تنازلاً سواء عن شكوى سبق تقديمها، أو عن الحق في اللجوء إلى القضاء بينما لا يكون العكس صحيحاً دائماً.

الفرع الثاني: من حيث الشكل:

لا يتطلب القانون شكلاً معنياً لتقديم التنازل، لأن الأمر متعلق بالتحقق من انصراف إرادة المجني عليه نحو إنهاء إجراءات الدعوى الجنائية، وهي مسألة موضوعية تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض المصرية:» إن المشرع لم ينص على شكل معين للتنازل عن الشكوى، فيستوي أن يتنازل مقدمها شفوياً أو كتابةً، صراحةً أو ضمناً، طالما كان دالاً وبطريقة قاطعة على رغبته في عدم استمرار إنتاج الشكوى لآثارها»[1]، فيكون صريحاً إذا كشفت ألفاظ المجني عليه بوضوح عن رغبته في العدول عن الشكوى التي سبق تقديمها للجهة المختصة، وقد يكون ضمنياً عندما يفهم من عبارات أو تصرفات صاحب الحق في الشكوى التي سبق تقديمها أنه قد تنازل عنها.

أما الصلح الجنائي، فإن الكتابة شرط جوهري لإثباته أياً كانت صورته، وبناءاً على ذلك فإن عرض التسوية الجنائية في فرنسا، لابد أن يكون مكتوباً وموقعاً من رئيس النيابة، بل إن موافقة المتهم على قبول التسوية لابد أن تثبت في محضر رسمي ولا يختلف الأمر في مصر بالنسبة للتصالح، «إذ يتعين على مأمور الضبط القضائي المختص عند تحرير المحضر أن يعرض التصالح على المتهم أو وكيله في المخالفات، وأن يثبت ذلك في محضر رسمي» حسب المادة 18 مكرر إجراءات مصري.

أما فيما يتعلق بالصلح الحاصل بين المجني عليه والمتهم، فإن كل المواد في التشريعات الإجرائية المقارنة الفرنسية والمصرية لا تشترط شكلاً خاصاً لإثباته، بل إن

(1)- نقض 21 ديسمبر 1954، مجموعة أحكام محكمة النقض- س 6 رقم 110 ص 337.

صياغة النص قد بعث على الإعتقاد بأن هذا الشكل أمر غير لازم إذ يقنع المشرع بتخويل المجني عليه أو وكيله الخاص الحق في أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة إثبات صلحه مع المتهم، وهي صياغة تقطع بعدم اشتراط الكتابة.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد إشترط صراحة ضرورة أن تكون الوساطة والصلح مكتوبة[1].

ومن ناحية أخرى، يكفي أن يقدم التنازل من المجني عليه شخصياً أووكيله الخاص أياً كانت السلطة التي يقدم إليها، سواء أكانت هي الشرطة أو النيابة العامة أو المحكمة، وعلى الوجه الآخر يختلف الأمر بالنسبة للتسوية الجنائية، إذ أن صياغة النص الفرنسي حسب المادة: 41 - 2 إجراءات تشترط أن يوجه المتهم قبوله للتسوية إلى رئيس النيابة ذاته أو من يفوضه وكذلك الحال في مصر إذ لا بد من إعلان المتهم عن رضاه بالتصالح أمام مأمور الضبطية القضائية أو أحد أعضاء النيابة العامة.

ويستند تسامح المشرع بعدم اشتراطه شكلاً معيناً للتنازل بالقياس إلى التسوية الجنائية التي يتطلب فيها الكتابة، إلى طبيعة الجرائم التي تخص كلاً منها، ففي الأول يتعلق الأمر بجرائم خاصة تسمو فيها مصلحة المجني عليه فتكون له الحرية الكاملة في كيفية التعبير عن إرادته، أما التصالح والتسوية الجنائية فإنه رغم تعلقها بجرائم بسيطة إلا أنها جرائم تتعلق بالمصلحة العامة، وهو ما يستلزم شكل أكثر دقة.

حيث يمكن أن تطبق الوساطة في مواد الجنح على جرائم السب و القدف و الإعتداء على الحياة الخاصة و التهديد و الوشاية الكاذبة و ترك الأسرة و الإمتناع العمدي عن تقديم النفقة وعدم تسليم الطفل و الإستيلاء بطريق الغش على أموال الإرث قبل قسمتها أو على أشياء مشتركة أو أموال الشركة أو إصدار شيك بدون رصيد و التخريب أو الإتلاف العمدي للأموال الغير وجنح الضرب والجروح غير العمدية أو العمدية الرتكبة بدون سبق إصرار و الترصد أو استعمال السلاح، وجرائم التعدي على الملكية العقارية

(1)- المادة 37 الجريدة الرسمية العدد 40 ص30.

والمحاصيل الزراعية والرعي في ملك الغير واستهلاك المأكولات أو مشروبات أو الإستفادة من خدمات أخرى عن طريق التحايل.

كما يمكن أن تطبق الوساطة في المخالفات.

الفرع الثالث: من حيث الآثار:

يعد محضر اتفاق الوساطة سندا تنفيذيا[1]، وله أثر موقف، حيث يوقف سريان تقادم الدعوى العمومية خلال الآجال المحددة لتنفيذ اتفاق الوساطة[2].

لا يجوز الطعن في اتفاق الوساطة بأي طريق من طرق الطعن[3].

من جهة أخرى، تنتهي بالتنازل عن الشكوى أو الإذن أو الطلب، جميع إجراءات الملاحقة الجنائية، أياً كانت المرحلة الإجرائية التي تم تقديمه فيها: فإن كان في مرحلة التحقيق الإبتدائي أصدرت النيابة العامة قرارها بألا وجه للدعوى، أما إذا كان قد صدر في مرحلة المحاكمة، فقد ثار الخلاف حول طبيعة الحكم الصادر في الدعوى إستناداً إليه، فذهب البعض إلى وجوب الحكم بالبرائة، إستنادا إلى الحق الإجرائي في الدعوى إنما يخص صاحب الحق في الشكوى بمفرده، فإذا ما انقضت الدعوى الجنائية حتماً بالتنازل بات عقابه غير متصور وتعين تأكيد براءته إعمالاً لقرينة البراءة، وذهب البعض الآخر إلى أن القاضي يحكم فقط بإنقضاء الدعوى العمومية دون البراءة، استنادا إلى أن الحكم الصادر بالبراءة إنما يبنى على عدم كفاية الأدلة أو عدم تجريم الواقعة أو انتفاء أحد أركان الجريمة[4]، وهو أمر غير حاصل في ظل التنازل عن الشكوى، ولا يثير الأمر صعوبة بالنسبة للتسوية الجنائية، حيث نص المشرع الجزائري في أحكام الأمر 15-02 المعدل والمتمم للأمر رقم 66 - 155 المتضمن لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري

(1)- المادة 37 مكرر6.

(2)- المادة 37 مكرر7.

(3)- المادة 37 مكرر 5.

(4)- قرار المحكمة العليا، غ.ج.م. 20 ديسمبر 1970 نشرة القضاة ؛1971ص 82.

عند تعديل المادة 06 منه على أنه تنقضي الدعوى العمومية بتنفيذ اتفاق الوساطة وبسحب الشكوى إذا كانت شرطا لازما للمتابعة، كما يجوز أن تنقضي الدعوى العمومية بالمصالحة إذا كان القانون يجيزها صراحة[1].

كما نصت المادة 2-41 إجراءات جنائي فرنسي على أنه: «تنقضي الدعوى الجنائية بتنفيذ التسوية الجنائية»، ويتحقق هذا الأثر بقوة القانون بمجرد تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التسوية أو التصالح، إلا أن ذلك لا يحول دون أن تصدر النيابة العامة قراراً تعلن بمقتضاه بإنقضاء الدعوى الجنائية، أو تأمر فيه بحفظ الأوراق، أو بألا وجه للمتابعة.

وإذا لم يتم تنفيذ الإتفاق الوساطة في الآجال المحددة ، يتخذ وكيل الجمهورية ما يراه مناسبا بشأن إجراءات المتابعة[2]، كما يتعرض للعقوبة الشخص الذي يمتنع عمدا عن تنفيذ إتفاق الوساطة عند إنقضاء الآجال المحددة لذلك[3].

(1)- الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش العدد 40 / 23 يوليو 2015.ص 28.

(2)- المادة 37 مكرر 8

(3)- المادة 37 مكرر 9

الإحالات:

- قانون الإجراءات الجزائية الجزائري المعدل و المتمم بالأمر 02-15.

- د.محمد رشاد عمران مكاوي، حق العفو، دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق القاهرة بني سويف، 2002، ص 153.

-J. larguier, rev. Sc. Crim., 1978, chronique de jurisprudence, I, Droit pénal général, P. 622.

-J.robert, les lois du 11 juillet et du 6 aout 1975 en matière pénale, j.c.p. la semaine juridique, doctrine,2729, 1975, n°24.

-M.E. Cartier, les modes alternatifs de règlement des conflits en matière pénale, Rev.gén.proc. n°1, janv./Mars. 1998.

-G.Blan, la médiation pénale (commentaire de l'article 6 de la loi n°93-2 du 4 janvier 1993 portant réforme la procédure pénale), J.C.P, édition, gén. Doct., 3760, 1994.

-J.Lebois-happe, De la transaction pénale à composition pénale, loi n°99 – 515 du 23 juin 1999, J.C.P., la semaine juridique, éd. G. doctrine, 19 janvier 2000, 1198, P. 64.

-J.Larguier, Rev, sc, Crim. 1978, chronique de jurisprudence, I, droit pénal général, p. 622.

-المادة: 495 - 1 إجراءات فرنسي، المادة: 325 مكرر إجراءات مصري.

-J. Pradel, d'intérêt général et médiation pénale ; aspects historiques et comparatives, in socialisation du pénale et pénalisation du social ? Bruylant Bruxelles, 1997.

-د. علي محمود علي حمودة، حماية حقوق المجني عليه في الدفاع، المجلة الجنائية القومية، عدد خاص، الجزء الثالث، المجلد الأربعون، 1997، ص 29.

-د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 182-181.

-V. Bard, l'ajournement et la dispense de peine, thèse, université pierre Mendès France, Grenoble 2, U.F.R ; Faculté de droit, 1998, n°1061, p.346.

- د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية عشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 74.

-P. Conte et p. Maistre Du Chambon, Droit pénal général, procédure pénale. 3° édition, Armand colin n°539, p. 285.

-Cass. Crim., 14 février 1956, Bull. Crim., n°154

- د. حسنين عبيد، شكوى المجني عليه، مجلة القانون و الإقتصاد سنة 1974، العدد الثالث، رقم 47 ص184.

- نقض 21 ديسمبر 1954، مجموعة أحكام محكمة النقض- س 6 رقم 110 ص 337.